الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/50/L.6
2 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٤ (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية

الفلبين*: مشروع قرار

التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص المتاحة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراريها دإ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وعلى وجه الخصوص تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ والمعنون "الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع"، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع،

وإذ تؤكد قرارها ٩٣/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو،

وإذ تسلم بالمسؤولية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي عن تقديم دعم قوي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة من خلال تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية،

وإذ تلاحظ أن عملية النمو الاقتصادي، في عدد من البلدان النامية، قد تأثرت إيجابيا بما حدث مؤخرا من زيادة في حجم التدفقات الدولية لرأس المال الخاص،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تنتمي إلى مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وإذ تؤكد أن غالبية البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا، وفي افريقيا على وجه الخصوص، لم تستفد من تدفقات رأس المال هذه على الرغم من جهودها المبذولة لتهيئة إطار وطني أفضل،

وإذ تعرب عن القلق، في حدود ذلك السياق، إزاء استمرار الانخفاض في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية،

وإذ تعرب عن القلق أيضا لكون عدد كبير من البلدان النامية قد أصبح أكثر عرضة للتقلبات العابرة لتدفقات رأس المال الخاص في الأسواق المالية الدولية،

وإذ تلاحظ ضرورة تهيئة أحوال مؤاتية لضمان الاستقرار الدولي في تدفقات رأس المال الخاص على المدى المتوسط والمدى الطويل، وخاصة بالنسبة لتنمية البلدان النامية،

وإذ هي على بينة من دور صندوق النقد الدولي في تعزيز بيئة مالية دولية مستقرة مؤاتية للنمو الاقتصادي، وإذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى الحفاظ على العلاقة بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والاتفاقات المبرمة بينهما، وتعزيزها،

١ - تؤكد أن التكامل المالي العالمي ينطوي على تحديات وفرص جديدة للمجتمع الدولي وينبغي وضعه في المقدمة في الحوار بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز؛

٢ - تنوه بضرورة تشجيع التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية مع العمل، في الوقت ذاته، على تخفيض خطر التقلبات المنتظم، وعلى الأخص فيما يتعلق بتدفقات الحافظات المالية؛

٣ - تشدد على ضرورة توسيع التعاون الملائم فيما بين السلطات والمؤسسات النقدية والمالية بغية تشجيع إقامة مشاورات وقائية بين هذه المؤسسات على اعتبار أنها وسيلة للنهوض ببيئة مالية دولية مستقرة ومؤاتية للنمو الاقتصادي، وخاصة في البلدان النامية؛

٤ - تشدد أيضا على أهمية توسيع نطاق تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي داخل منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية وكذلك الأوضاع التي قد يكون لها أثر هام على النظام المالي الدولي؛

٥ - تؤكد من جديد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ترمي إلى توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي؛

٦ - تدرك الحاجة إلى أن يكون لصندوق النقد الدولي دور مركزي أكبر في عملية المراقبة، وبصفة خاصة للبلدان الصناعية، بغية تعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ في الأسواق المالية الدولية وتشجيع النمو الاقتصادي؛

٧ - تعيد تأكيد هدف تعزيز زيادة الشفافية والانفتاح وزيادة مشاركة البلدان النامية في أعمال صندوق النقد الدولي، وتسلم، في هذا السياق، بالمساهمة الهامة التي تستطيع الأمم المتحدة تقديمها لتحقيق هذه الغاية؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عن مسألة جعل تدفقات رأس المال الخاص عالمية النطاق، بما في ذلك تأثيرها في البلدان النامية، وعن التدابير والاقتراحات اللازمة للنهوض ببيئة مالية مستقرة مؤاتية للنمو الاقتصادي المستدام، وعن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -